القسم الثاني (التحقيق)

شرح المولى أحمد بن موسى الخيالي على القصيدة النونية (جواهر العقائد) للمولى المحقق خضر بن جلال الدين

خطبة الكتاب

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

لك الحمد يا من شرح صدورنا لتجريد الكلام في عقائد الإسلام ، ويسر أمورنا في دقائق العلوم وبدايع الأحكام ، ذلك فضل منك تؤتيه من تشاء من عبادك الكرام ، وترقيهم عن حضيض[1] دائرة التقليد إلى ذروة الأحكام . يا من تحير في بيداء[2] صمديته نهاية العقول والأفهام ، وتَوَلَّهَ في أسرار ألوهيته دراية الفحول والأوهام ، وسجدت لعز جبروته جباه الأشباح والأجرام ، وخضعت لعظمة ملكوته[3] رقاب الملوك والحكام صلِّ على نبيك محمد المبعوث للدعوة إلى دار السلام ، وعلى أتباعه الذين هم نجوم الهدى ومصابيح الظلام .

وبعد[4] فإن كمال كل نوع إنما هو باميتازه[5] بما يخصه من الآثار ، وتحليته بما يميزه عن الأغيار ، ونقصانه باتصافه بما ينافيها من الأضداد وسلوكه في أودية الضلال والوهاد . فانظروا معاشر الإخوان وجماعة الخلان ، هل لكم من مميز عما عداكم سوى العلم والعرفان . فاسلكوا مسالك تحصيل اليقين ، واطلبوا العلم ولو

---

(١) الحضيض : بفتح الحاء المهملة وضادين معجمتين ، أولاهما مكسورة ، بمعنى النازل في الأرض السافل منها ، ثم أطلق على كل سافل . انظر فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح للعلامة ابن الطيب الفاسي: ٢٢٦/١.

(٢) البيداء: الفلاة التي تبيد سالكها بالعطش والخوف . انظر المرجع السابق: ٦٢٢/١.

(٣) الملكوت: محركة ، العز والسلطان ، يرى السيوطي أن التاء فيه أصل ، والمشهور أنها زائدة للمبالغة . انظر الاقتراح في أصول النحو وجدله للسيوطي مع شرح ابن الطيب الفاسي عليه: ١١٣١/٢ ، ١١٣٢.

(٤) أ: بدون (وبعد) .

(٥) ز: باختياره .

بالصين[1] . وكملوا أنفسكم بالفضائل الروحانية وأعتقوها عن الرذائل الجسمانية ، لا سيما علم به إثبات الصانع وتوحيده ، وتقديسه عن النقائص وتمجيده . فيه مقاصد جليلة يشرق[2] ببهجتها وجه الدّين في دياجير الظلمات ، ومواقف سنية يهتدى بلمعانها إلى عالم الغيب والشهادات ، ومطالع أنظار أفاضتها دراية الفحول[3] لنيل[4] الأبكار ، ومطالب عالية سبكتها نهاية العقول بأيدي الأفكار ، وطوالع تتلألأ[5] أنوارها على صفحات الأيام ، وتجريد عن[6] غياهب الشكوك و ظلمات الأوهام[7] ، وفوائد يقينية[8] أفادتها القطعيات من فصل الخطاب ، وعقائد دينية أبدتها[9] المحكمات هن[10] أم الكتاب ، وعمدة في الإرشاد إلى التأويل في غوامض المرام ، وكفاية في الوقوف على الأسرار من متشابهات الكلام .

وقد صنف فيه المولى الهمام[11] قدوة علماء الإسلام ، خير الملة والدين ، ينبوع الفضل ومنبع اليقين ، كتابا منظما بنفايس الفرائد ، موشحا بجواهر العقائد[12] مرشحا بدرر الفوائد حقيقا بأن يسطر القلم سطوره بالنور على ألواح هي صفايح من خدود الحور . ثم إنه يحتاج إلى شرح يكشف عن[13] مكامن أسراره حجابها ، ويرفع عن وجوه مخدراته نقابها .

---

(١) هذا اقتباس من حديث ذكره العجلوني في كشف الخفا مزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس: ٥٦/٢ . (٢) ز: يتشرف . (٣) ز: وبداية الفحول .
(٤) ز: نيل . (٥) أ: يتلألأ . (٦) ز: بدون (عن) .
(٧) ولا يخفى ما في هذا الكلام من براعة الاستهلال حيث ورد فيه ذكر كتب كلامية معروفة ، هي مقاصد (للتفتازاني) ومواقف(للإيجي) ومطالع(للأصفهاني) والأبكار(للآمدي) ومطالب عالية ونهاية العقول(كلاهما للرازي) وطوالع(للبيضاوي) وتجريد(للطوسي).
(٨) ز: بقية . (٩) أ: أيدتها . (١٠) أ: هي .
(١١) هو المولى الإمام خضر بن جلال الدين المعروف بخضر الرومي أو خضر بيك . وقد مرت ترجمته بالتفصيل في قسم الدراسة ، فلا نعيد ذكرها هنا. ولم يصرح الخيالي باسم المصنف هنا – كما لم يصرح أيضا باسمه في حاشيته على شرح العقائد حينما نقل عنه رأيه ، وسيأتي منا الإشارة إليه في موضعه – إما لتعظيمه لأنه كان أستاذا للخيالي أو لعدم وجود الداعي إلى التصريح باسمه حيث كانت نسبته إلى خضر بيك مما لم ينازع فيه. وعلى كل فكان اللائق بالخيالي أن يصرح باسمه حتى يعرفه القارئ .
(١٢) : العناية . (١٣) ز: من .

فانتهزت فرصة[1] من أعين الزمان ، وبثوة[2] من طوارق الحدثان ، وشرحته شرحا يبسط عن مطويات[3] عباراته إيجازها ، وينشط عن[4] مخفيات مقاصده ألغازها ، وشيدت فيه قواعد أصول الدين للمتكلمين ، بدلائل خلا عنها[5] زبر الأولين والآخرين ، في زواهر عبارات يحيى لوسمعها الأموات[6] في القبور ، ويتهلل[7] بها وجوه الأوراق وخلال السطور .

وخدمت[8] به عالي حضرة من ظلل العباد بظلال العدل والإحسان ، وأمطر عليهم سحائب[9] الأمن والأمان وقمع عنهم الضلالة وآثار البدع والطغيان ، وألف قلوبهم بالعصمة عن سلوك طرائق العدوان ، وطهر جزيرة «الرّوم» عن الشرك والكفران ، وطردهم عن حدود الدّيار[10] والأوطان ، وفتح أرضا من المشارق عجز عنها من تقدمه من الملوك والسلاطين ، وبلادا كثيرة[11] من المغارب لم يدانها[12] الأبطال من المتقدمين والمتأخرين ، وكسر الصليب وخرب كثيرا من بيوت الأوثان ، وجعل منها مدارس[13] يحصّل فيها العلوم بذرائع البرهان ، وحوّل بعضها مساجد يذكر فيها اسم الله بالغدو والآصال ، ورِباطا[14] يأوي إليها الضعفاء والمساكين والأمثال .

وَأَنْتَ خَلِيفَةُ يَابْنَ سُلْطَانٍ عَادِلٍ وَقَدْ كُنْتَ بَدْرًا مِنْ نَسْلِ عُثْمَانَ[15] نَيِّرًا

---

(١) أ: فرسة . (٢) أ: ونومة . (٣) ز: من مطربات .
(٤) ز: من . (٥) ز: منها . (٦) أول ق ٢ في أ .
(٧) ز: تهلل . (٨) ز: قدمت . (٩) ز: سحاب .
(١٠) أول ق ٢ في ز . (١١) ز: كثيرا . (١٢) ز: لم يدانيها .
(١٣) ز: مداين . (١٤) وباطنات .

(١٥) هو: عثمان بن أرطغرل ، مؤسس الدولة العثمانية . كان ذا موهبة ومهارة في التدبير والسياسة والحرب ، ارتقى من رئيس قبيلة إلى حاكم دولة عرفت فيما بعد بالدولة العثمانية العلية ، استمر في الحكم ستة وعشرين سنة تقريبا. كان شديد الحب للدين والعلم ، ويظهر ذلك من وصيته لابنه أورخان وهو على فراش الموت سنة ٧٢٦هـ / ١٣٢٦م . انظر أوربا في مطلع العصور الحديثة للدكتور عبد العزيز الشناوي : ٥١٨، العلاقات بين الدولة العثمانية وإقليم الحجاز لفائق بكر الصواف : ١٤ والعثمانيون في التاريخ والحضارة للدكتور محمد حرب: ٩-١٣.

أمره موقفا مستقى من تعليم الرسول ﷺ بإكرام أصحابه رضوان الله عليهم أجمعين ، فلم يطعنوا في الشيخين كما أنهم أحبوا الختنين ، وترتيبهم في الفضل عند أهل السنة كترتيبهم في الخلافة .

وفي الحقيقة قد ورد في فضائل سيدنا علي رضي الله عنه من الأحاديث ما لم يرد في الثلاثة الآخرين من الخلفاء الراشدين ، الأمر الذي جعل البعض يفضله عليهم. وأجاب عنه بعض الأئمة بأن سبب ذلك أنه عاش إلى زمن الفتن ، وكثرة أعداءه ، وقدحهم فيه وحطهم عليه ، وغمطهم لحقه بباطلهم فبادر حفاظ الصحابة رضوان الله عليهم وأخرجوا ما عندهم في حقه ، ردعا لأولئك الفسقة المارقين والخوارج المخذولين[1] . ويرى الخيالي أيضا في الحواشي النسفية أن فضائل على أكثر من فضائل غيره كما يرى السعد مثل ذلك[2] ، وإليه أيضا ميل صاحب القصيدة خضر بيك . إلا أن هذا لا يقتضي أن يكون أفضل من الشيخين وعثمان رضي الله عنهم ، لأن الإجماع قائم على تفضيل هؤلاء على على رضي الله عنهم .

ومما قاله الشيخ عثمان الكليسي هنا (خير القلائد شرح جواهر العقائد : ١٣٠) : «أشار الناظم المحقق بقوله «وهو أقربهم» إلى أن الدليل العقلي[3] لا يعتد به عند وجود الدليل النقلي المعارض له ، وهو إجماع السلف على تفضيل عثمان . فيكون قوله «وهو أقربهم» جملة حالية قيدا لهذا الحكم ، وليس هذا تعليلا لأفضلية علي ممن بعده كما توهم : لأن علة أفضليته معلومة من الأبيات السابقة . . .» .

* * *

(١) انظر الفتاوى الحديثية لابن حجر الهيتمي : ٢٠٨ .

(٢) انظر حاشية الخيالي على شرح العقائد : ١٩٧/١ وخير القلائد شرح جواهر العقائد للكليسي : ١٣٠ .

(٣) الدليل العقلي هنا هو أن سيدنا عليا رضي الله عنه أقرب إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم في النسب من غيره فيقتضي هذه الأقربية أن يكون أفضل من غيره من الصحابة .

به ، والسلامة في السكوت عن هذه المسئلة . . .»[1] . ونفس الشيء نجده عند الخيالي حيث أنهى هذا المبحث قائلا : «ثم الإنصاف أن الأفضلية بمعنى زيادة القدرة والقوة والبطش ظاهرة في الملائكة وأما الأفضلية بمعنى كثرة الثواب عند الله فعلمها عنده ولا طريق لنا إلى الجزم بها فليتدبر» . ففيم التعب والنصب ؟

مبحث تفضيل الصحابة

وفي مبحث تفضيل سيدنا أبي بكر على سيدنا على رضي الله عنهما سار على نهج أهل السنة والجماعة ، عرض أدلتهم على تفضيل أبي بكر على على ، ثم أورد متمسكات الشيعة القائلين بأفضلية على ورد عليها جميعا . وفي النهاية قال : «أن أمثال هذه التأويلات تجري أيضا فيما ذكره الأصحاب ، فلا يعتمد عليه في مثل هذا الباب . فالأولى فيه الاختصار على الإجماع المنعقد قبل ظهور المخالفين ، ولا نطول بذكره الكتاب» . فهذا هو الحق الصريح الذي يختاره كل منصف . لأن إجماع أهل خير القرون لهو خير دليل يمكننا التمسك به في مثل هذه المطالب .

وذهب أيضا إلى أن عثمان أفضل من بقية الصحابة بعد الشيخين ولم يتردد في ذلك كما تردد البعض ولا فَضَّلَ عليا على عثمان كما فعل آخرون ــ ومن الذين فضلوا عليا على عثمان من أهل السنة سفيان الثوري ومالك في قوله الأول[2] ــ . وأشار إلى دليل هذا الرأي قائلا : «وقد استدل المحقق على كونه أفضل من علي ابن أبي طالب باتفاق المشايخ وحكمهم بأنه أفضل منه من غير تردد . وفيه رد على من تردد منهم فيما بينهما أو مال إلى أفضلية على من عثمان بن عفان» .

وأما بالنسبة لسيدنا على رضي الله عنه فمعلوم أنه قد افترقت عنده الأمة فرقتين منذ عهد خلافته ، فتعصب فريق حتى بلغ الأمر ببعضهم إلى ادعاء الألوهية فيه ــ والعياذ بالله ــ ونسبة ما هو إلهي ، وهو منهم برىء . فكان موقف أهل السنة في

---

(١) انظر شرح الباجوري على الجوهرة : ٢١٦ ، ٢١٧ .

(٢) انظر الفتاوى الحديثية لابن حجر الهيتمي : ٢٠٨ وشرح الباجوري على الجوهرة : ٢٣٨ .

خان»[1] مَدّ الله سرادقات عظمته على الأيام ، وأفاض عليه سجال الخلود والدوام . والله أسئل أن يجعل ذلك تذكرة لحالي البهيم[2] ، عسى أن يطلع على صبيح النعيم ، وأقتبس بفالق النور من مشكاة الإحسان ، وأتخلص[3] عن وقفة المهان إلى دار الرضوان ونودي لي[4] من شطئ الوادي الأيمن في البقعة المباركة و المقام الأحسن .

قال[5]:الْحَمْدُ لِلَّهِ عالِي[6] الْوَصفِ وَالشَّانِ مُنَـزَّهِ الْحُكْـمِ عَـنْ آثَـارِ بُطْـلاَنِ

أقول: صدر كتابه بحمد الله تعالى بعد التبرك باسمه تعالى امتثالا بما صدر عن السيد[7] المختار واتباعا[8] لما انعقد عليه إجماع الأخيار وشكرا لما أسبغ عليه من النعم الجلية الآثار . والحمد هو الثناء على[9] الجميل ، ومورده اللسان وحده . وأما الشكر فهو فعل ينبئ عن تعظيم المنعم ، و مورده يعم اللسان والجنان والأركان ، يرشدك إليه قوله:

أَفَـادَتْكُمُ النَّعْمَـاءُ مِنِّـي ثَلَثَـةً يَدِي وَلِسَـانِي وَالضَّـمِيرَ الْمُحَجَّبَـا

فالحمد أخص باعتبار المورد وأعم باعتبار المتعلق ، والشكر على العكس من ذلك[10] . و«الله» علم للذات الواجب الوجود المنطوي لجميع الكمالات ، فلذا علق الحمد به[11] إشارة إلى الاستحقاق الذاتي ، وعقبه بما يدل على تعظيمه[12] وتمجيده

---

(١) هو السلطان محمد الثاني ، السلطان العثماني السابع في سلسلة آل عثمان ، يلقب بالفاتح وأبي الخيرات ، ولد في عام ٨٣١ هـ/ ١٤٣١ م وتوفي في عام ١٤٨١ م ، حكم الدولة العثمانية ما يقرب من ثلاثين عاما ، كانت خيرا وعزة للإسلام والمسلمين. اشتهر بفتح القسطنطينية عام ١٤٥٣ م. وكان عبقريا فذا في الإدارة والسياسة والحرب ، عالي الثقافة ، غزير الحصيلة العلمية ، حبه للعلم والعلماء مما يضرب به المثل ، وكان بينه وبين كل من المولى خضر بك والمولى الخيالي علاقة طيبة. انظر تاريخ الدولة العلية العثمانية لمحمد فريد بك: ٣٤ ، ٣٥ والعثمانيون في التاريخ والحضارة للدكتور محمد حرب:١٨٧-١٩٣وما سبق من الحديث عنه في قسم الدراسة.

(٢) البهيم المظلم . انظر تاج العروس للعلامة الزبيدي: ٦٦/١٦. (٣) ز: أخلص .

(٤) أ : بدون (لي) . (٥) أ : بدون (قال) .

(٦) «أ» و «ز»: علي ؛ وما اخترته من «ص» . (٧) ز: سيدنا .

(٨) أول ق ٣ في أ . (٩) ز: بدون (على)

(١٠) أ : فالحمد أخص باعتبار المتعلق والشكر على العكس من ذلك . (١١) أول ق ٣ في ز .

(١٢) أ : عظمته .

وَلَنْ يَسْمَحَ[1] الدَّوَّارُ وَإِنْ دَارَ مِثْلَكَ ... وَلَمْ يَأْتِ فِي الدَّهْرِ نَظِيرُكَ مَظْهَرًا

وَخُلُقُكَ مَحْمُودٌ[2] وَأَنْتَ مُحَمَّدٌ[3] ... وَقَدْ نِلْتَ فِي الْمَجْدِ مَحَاسِنَ كَوْثَرَا

يَا مَاحِيَ الْكُفْرِ وَيَا مُحْيِيَ الدِّينِ ... لَقَدْ كَانَ فِي الدُّنْيَا عَدُوُّكَ أَبْتَرَ

سُيُوفُكَ كَالْبَرْقِ تَمْتَدُّ إِلَى[4] الْعُلاَ ... وَتَنْزِلُ بِالصَّعْقِ عَلَى أَرْضِ[5] قَيْصَرَ

وَرَمْيُكَ الْحُصُونَ صُخُورَ حِجَارَةٍ ... تُزَلْزِلُ الْأَفْلاَكَ مِنْ قُطْبٍ وَمِحْوَرًا

وَهَوْلُهَا فِي الْأَرْضِ كَرَعْدِ سَحَابَةٍ ... يَصْدَعُ بُرُوجًا أَشَدَّ مِنْ خَيْبَرَ

وهو السلطان المجاهد في سبيل الله مع الكفار، الممتثل لأوامره آناء الليل وأطراف النهار، المستوي على سرير[6] السلطنة بالإرشاد والاستحقاق، المستولي على مماليك القياصرة بالقهر والإهراق[7]، باسط بساط العدالة والأرفاق، ناشر الشريعة المصطفوية إلى الآفاق، ناظم الأمور الدينية بعد الشتات، عاصم جبل الله المتين عن البتات، موصل لواء الشرع إلى السماك، مؤيد النواميس[8] النازلة من الأفلاك، نازل بقاع الأنس، ورئيس حضاير القدس، ظل الله على العالمين[9] وملجأ أفاضل العالمين.

هُوَ الشَّمْسُ لَمْ يَأْوِ حَضِيضًا لِمَنْزِلٍ ... فَمَسْكَنُهُ الْأَوْجُ فِي بُرْجِ السَّعَادَةِ

يَدُورُ بُدُورُ الْفَضْلِ حَوْلَ مَدَارِهِ ... وَمِنْ وَجْهِهِ يَبْدُو صَبَاحُ السِّيَادَةِ

وهو الذي زعزع[10] بهيبته سرير الأكاسرة، وخضع إلى قدرته رقاب القياصرة، واعتضد بيمن عنايته أيدي الإسلام والإيمان، أبو الفتح السلطان «محمد

---

(١) ز: يسمع.
(٢) أ: محمودا.
(٣) ز: وأنت ذات محمد.
(٤) ز: في.
(٥) أ: الأرض.
(٦) ز: سراير.
(٧) «أ» و «ز»: والإحراق وما اخترته من «ص».
(٨) أ: النوامين.
(٩) أ: بدون (ظل الله على العالمين). ورد في حديث أورده الحافظ ابن عساكر في تبيين كذب المفتري (٨٦): «السلطان ظل الله ورمحه في الأرض».
(١٠) أ: يغزع.

الفصل الأول

في إثبات واجب الوجود

المسلك الأول للفلاسفة:

قال: إِلَهُنَا[1] وَاجِبٌ لَوْلاهُ مَا انْقَطَعَتْ آحَادُ سِلْسِلَةٍ حُفَّتْ بِإِمْكَانِ [2]

أقول: يريد أنه لا شك في وجود موجود، فإن كان واجبا فذاك، وإلا فلابد من علة بها يترجح وجوده على عدمه، وأنه واجب وإلا يلزم الدور أو التسلسل وكلاهما باطل ولم يتعرض بالدّور مع كونه محتملا[3] أيضا لاستلزامه إياه. وقد يقال هما قرينان أينما وقعا ففي ذكر أحدهما غنية عن الآخر، وإنما لم يعكس لأن بطلان التسلسل أخفى فهو بالتعرض أولى. أما الدور فبالضرورة عند الرازي[4] وبالاستدلال

---

(١) أول ق ٤ في ز.

(٢) قدم دليل الفلاسفة على دليل المتكلمين؛ إما لأن بعض المتكلمين وافقوا الحكماء على هذا المسلك. فبالنسبة إلى ذلك البعض صار متفقا عليه كما قال الشيخ عثمان الكليسي (خير القلائد: ١٣) أو لأن مسلك المتكلمين متوقف على إثبات حدوث العالم كما قال لحافظ الكبير في شرحه على النونية (ورقة: ٤).

(٣) ز: مجملا.

(٤) هو أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسين الملقب بالإمام وفخر الدين ابن خطيب الري ولد عام ٥٤٣هـ وتوفى عام ٦٠٦هـ وكان من أعيان الأشاعرة والشافعية، وقد حاول ابن تيمية والتيميون من بعده تشويه صورة هذا الإمام كثيرا، وادعوا كعادتهم أن الرازي رجع إلى مذهب السلف - يعني مذهب التجسيم - في آخر حياته. وقد ذب الإمام التاج السبكي - ربيب البيت الأشعري - عن مقام هذا الإمام الجليل بما تقر به عين كل سني غيور. تجاوزت مؤلفاته الثمانين. انظر طبقات الشافعية الكبري: ٨/٨١-٩٦، البداية والنهاية: ١٣/٦٠-٦٢، شذرات الذهب: ٥/٢١، الأعلام للزركلي: ٧/١٠٣، فخر الدين الرازي للدكتور فتح الله خليف طبعة دار المعارف، عام ١٩٦٩ و فخر الدين الرازي وآراءه الكلامية والفلسفية لمحمد صالح الزركان طبعة دار الفكر بيروت.

عند غيره . واستدل عليه بعضهم بلزوم تقدم الشيء على نفسه . قال الإمام في الأربعين[1] هذه الحجة مبنية على مقدمة مشكلة وهي إثبات التقدم[2] الذاتي إذ قد بينا[3] أنه ليس عبارة عن التقدم الزماني فإن أريد به[4] كون المؤثر مؤثرا في الأثر رجع ذلك إلى معنى التأثير فيكون قولك « لو كان كل واحد منهما موثرا في الأثر لكان كل منهما مقدما[5] على الآخر » باطلا ، لكون التالي فيه عين المقدم . وإن أريد به معنى مغايرا لما ذكر فلابدّ من تصويره حتى[6] يتكلم عليه .

وأجاب عنه صاحب « اللباب »[7] بأن المراد كون العلة بحيث يجزم العقل بأنها ما لم يتم لها الوجود لم يوجد المعلول ، وهو الذي يصحح[8] قولنا « وجدت العلة[9] فوجد[10] المعلول » من غير عكس ، والتقدم بهذا المعنى تصوره وثبوته للعلة ضروري . ويتجه عليه أن كلمة « الفاء » موضوعة لإفادة التعاقب بين الشيئين بحسب الزمان من غير مهلة وتراخ ، ولا تعاقب بين العلة ومعلولها لزوما زمانيا[11] ، فكيف يصححه ذلك ، بل ينبغي أن لا يصح استعمالها فيه ، اللهم إلا على سبيل التشبيه والمجاز ، على أن دعوى الضرورة في محل النزاع مما لا يسمع أصلا ، بل لابد له من الدليل وأنى لهم ذلك . ثم قال الإمام والأولى[12] أن الافتقار[13] نسبة فلا

---

(١) انظر : الأربعين في أصول الدين للإمام الرازي: ١/١١٦ . (٢) ز: القدم .

(٣) في « ز » (وقد ثبت) بدلا من (إذ قد بينا) ، وما أثبته موافق لما في الأربعين أيضا .

(٤) ز: بدون (به) . (٥) أ: متقدما . (٦) ز: « بشيء » بدلا من « حتى » .

(٧) هو القاضي سراج الدين أبو الثناء محمود بن أبي بكر الأرموي الدمشقي الشافعي الأشعري ، فقيه أصولي متكلم ، ولد عام ٥٩٤ هـ/١١٩٨ م. وتوفي بقونية عام ٦٨٢ هـ/١٢٨٣م. وكتاب اللباب اختصاره للأربعين للفخر الرازي. انظر كشف الظنون لحاجي خليفة: ٦١ ومعجم المؤلفين ل كحالة: ٣/٨٠١ .

(٨) ز: صح . (٩) ز: العلية .

(١٠) « أ » و « ز » وجدت ، وما أثبته هو الصحيح لغويا وهو موافق لما في « ص » و « م » .

(١١) ز: زمانا .

(١٢) أي في إبطال الدر . انظر الأربعين في أصول الدين : ١/١١٧ ، أبكار الأفكار : ١/٢٢٨ .

(١٣) أ: الافتعال .

تتصور[١] بين الشيء[٢] ونفسه . والأقوى[٣] أن[٤] نسبة العلة إلى المعلول بالوجوب[٥] ونسبة المعلول إليها بالإمكان[٦] ، وهما صفتان متنافيتان لا تجتمعان[٧] في الشيء بالنسبة إلى أمر معين فضلا عن نفسه .

ويرد على الأولى أن التغايرالاعتباري كاف لتحقق النسبة وعلى الأقوى [٨] أن لكل منهما جهتين مختلفتين[٩] ؛ أعني العلية والمعلولية ، فيجوز أن ينشأ منهما نسبتان مختلفتان بالوجوب والإمكان على أن نسبة العلة إلى المعلول قد تكون[١٠] بالوجوب وذلك فيما إذا كانت تامة ، والكلام في العلة المستقلة بالإيجاد بل في الموجدة[١١] وليست نسبتها إلى المعلول بالوجوب بل بالإمكان أيضا .

وأما التسلسل فيدل على بطلانه وجوه[١٢]: منها أنه لو تسلسلت الممكنات

---

(١) «أ» و «ز» فلا يتصور ، والصحيح لغويا ما أثبته وهو موافق لما في «م» .

(٢) «أ» و «ز» من الشيء بدلا من بين الشيء . (٣) ز: والأقرب .

(٤) هذا دليل ثان للرازي على إبطال الدور . ولم أعثر عليه فيما بين يدي من مؤلفات الرازي . والسيد الشريف قد نقل هذا الدليل ونص على أنه في كتاب اللباب. انظر شرح المواقف : ١٥٤/٤ ، إشارات المرام : ٨٦ .

(٥) لأن العلة المعينة تستلزم معلولا معينا . انظر شرح المواقف : ١٥٢/٤ .

(٦) لأن المعلول المعين لايستلزم علة معينة بل يكفيه أن تكون له علة ما . السابق: ١٥٣/٤ ، مباحث العلة والمعلول: ٧٠ . (٧) كل من «أ» و «ز» و «ص» لا يجتمعان .

(٨) قارن محاولة السيد الشريف لدفع هذا الاعتراض ثم تعقب الفناري لتلك المحاولة ، شرح المواقف مع حاشية الفناري : ١٥٣/٤ ، ١٥٤ ، الأسفار الأربعة لصدر الدين الشيرازي : ١١٩/٢ .

(٩) أ: مختلفين . (١٠) «أ» و «ز» قد يكون . (١١) ز: الموجودة

(١٢) لقد شعر المتكلمون على مر القرون بأهمية هذا الإبطال للبرهنة العقلية على وجود الإله حتى إن صاحب المواقف لما حاول استنباط بعض الأدلة على وجود الله من غير توقف على بطلان التسلسل وصف السعد تلك المحاولات «توهما» ، ثم أثبت احتياج هذه المحاولات جميعا إلى بطلان التسلسل. ومما يدل على شدة اهتمامهم به تزايد عدد الأدلة على هذا البطلان على تعاقب أجيالهم . انظر شرح المواقف: ١٦٠/٤-١٧٨ ، ٩/٨-١٢ ، شرح المقاصد: ٣٦٠/١-٣٧٢ ، حاشية الأمير على شرح الجوهرة: ٦٠-٦٣ ، هوامش على النظامية : ٧٣ .

لا[1] إلى نهاية لتحقق هناك مجموع ممكن[2] هو نفس السلسلة ، فيحتاج إلى علة هي نفسها أوجزؤها ، إذ الخارج ينافي الغرض المذكور ، فيلزم كون الشيء علة لنفسه . هذا هو الظاهر ، وقد يقرر بأنه لو تسلسلت الممكنات لكان هناك مجموع هو نفس الممكنات[3] المتسلسلة ، ولا شك في كونه ممكنا محتاجا إلى علة ، فعلته إما أن تكون نفسه أوجزؤه ، فيلزم كون الشيء علة لنفسه ، أوخارجا عنه ، وهو خلاف المقدر[4] ، والكل باطل . فإذا[5] لابد من علة هي واجبة الوجود . وبذلك قد ظهر أن إثبات الواجب يفتقر في هذا الوجه إلى بطلان التسلسل كما نص عليه بعضهم[6] .

نعم لو قيل لو تسلسلت الممكنات لا إلى نهاية لاحتاج المجموع إلى علة ، لايجوز أن تكون[7] نفسها ولا جزءها ، فتعين[8] أن تكون[9] خارجة واجبة ، فينقطع التسلسل وهو المطلوب ، كما وقع في الأربعين[10] انعكس[11] حديث الافتقار .

فإن قلت: إمكان المجموع إنما يحوج إلى الفاعل المرجح لوجوده على عدمه ، فنختار علته هو البعض منه ، ونمنع[12] لزوم كون الشيء علة لنفسه . قلت : المراد

---

(١) ز: بدون (لا) .
(٢) أول ق ٥ في أ .
(٣) ز: بدون (لكان هناك مجموع هو نفس الممكنات) .
(٤) ز: المقدور .
(٥) أول ق ٥ في ز .
(٦) منهم السعد في شرح العقائد : ٨٣/١ ، ٨٤ . وجه الافتقار هنا واضح إذ إن القول بالعلة الخارجة لهذه السلسلة الممكنة دعوى لم تقم على أساس ، لأن موجد هذه السلسلة ـ التي هي عبارة عن مجموع آحادها ـ هو نفسه من أوجد هذه الآحاد الممكنة ، والمفروض أن علة كل واحد منها هو الواحد السابق عليه لا إلى نهاية . فإذا لابد أن تنتهي السلسلة إلى واحد ليس معلولا لممكن قبله حتى يصح الفرض المذكور الذي هو احتياج هذا الواحد الأخير إلى واجب الوجود . فظهر أن إثبات الواجب في هذا الوجه لا يتم إلا بعد افتراض بطلان التسلسل . انظر مقدمة أستاذنا الدكتور سليمان دنيا للإشارات والتنبيهات : ٣٢-٤٠ ، شرح الحافظ الكبير على النونية مخطوطة الأزهر ، ورقة: ٥ .
(٧) أ: أن يكون .
(٨) ز: بدون (أن تكون نفسها ولا جزءها فتعين) .
(٩) ز: أن يكون .
(١٠) انظر الأربعين : ١٢٠/١ .
(١١) «أ» و «ز» العكس .
(١٢) ز: ويمتنع .

الباب الأول

في الإلهـــيات

أجمعين[1] ، وعليها اعتقاد المولى المحقق[2] واعتماده وبه وصيته واعتضاده[3] .

قال: أُعِدُّهَا ذُخْرَ يَوْمٍ لا ارْتِيَابَ بِهِ مُسْتَوْدِعاً عِنْدَ ذِي عَدْلٍ وَإِحْسَانِ

أقول: أي أجعلها ذخيرة ليوم القيامة ، وأرجو بها النجاة عن أهوالها ونكباتها ، مستودعا عند من جبل[4] طبعه على الإنصاف وعصم ذهنه عن الاعتساف ليرشد بها طالب الدين القويم[5] والصراط المستقيم[6] .

---

(١) يقول الخيالي في حاشيته على شرح العقائد (٢١/١) عن أهل السنة «هم الأشاعرة هذا هو المشهور في ديار خراسان والعراق والشام وأكثر الأقطار ، وفي ديارماوراء النهر أهل السنة والجماعة هم الماتريدية...». وكلا هذين البيانين من الخيالي واقع في موقعه ومطابق لما عليه المحققون رغم محاولات التلبيس من قبل أناس ينسبون أنفسهم إلى السنة ويجعلون الأشاعرة ـ وهم السواد الأعظم من الأمة ـ أهل شرك وكفر وبدعة ، وأما التوحيد فلا يعرفه إلا فلان وفلان فقط! وقد قال التاج السبكي في رفع الحاجب شرح مختصر ابن الحاجب (نقلا عن هامش الشيخ يوسف عبد الرزاق لإشارات المرام: ٢٩٨): «فهم ـ أهل السنة والجماعة ـ بالاستقراء ثلاث طوائف؛ الأولى أهل الحديث ومعتمد مباديهم الأدلة السمعية ، الثانية أهل النظر العقلي ، وهم الأشعرية والحنفية ، الثالثة أهل الوجدان والكشف وهم الصوفية». هذا وقد ألف العلماء من المتكلمين والمحدثين والصوفية مؤلفات كثيرة في بيان عقيدة أهل السنة ، إلا أن الكثير منها قد تم تغييبها عن أعيننا لأسباب يطول ذكرها. ولكن الله تعالى قد ألهم علماءنا المخلصين ليبثوا القضايا الكلامية في سائر كتبهم مثل التفسير ، والحديث ، وأصول الفقه ، والفقه ، وحتى كتب التراجم ، وعلم اللغة! وأفضل أمثلة على ذلك تأويلات أهل السنة للإمام الماتريدي وتفسير الرازي وشرح مسلم للإمام النووي وطبقات الشافعية للتاج السبكي. وكان هذا كرامة لهم لحسن نواياهم رحمهم الله. وقد أشار البغدادي (أصول الدين: ٣١٧) إلى هذه الحقيقة وقال إن «جميع أئمة الدين في جميع العلوم من أهل السنة».

(٢) أ: بدون (المحقق)

(٣) ز: واعتقاده

(٤) ز: جعل

(٥) «أ» و «ز» القيم ؛ وما أثبته من «ص» و «م» .

(٦) لقد اعترض الحافظ الكبير على طريقة تفسير الخيالي لهذا البيت ، ورد عليه الشيخ عثمان الكليسي ردا بليغا مدافعا عن الخيالي. انظر شرح الحافظ الكبير على القصيدة النونية ورقة: ٤ وخير القلائد شرح جواهر العقائد: ١١ ، ١٢.

من علو وصفه وشانه أي[1] حاله في ذاته وربوبيته عن أوصاف المخلوقات وشئونهم وتنزه حكمه وأوامره[2] عن البطلان ، فإنه ربّ الأرباب وملك الرقاب ، يعلم الأشياء على ما هي عليه ، ولا يعزب عن علمه مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء ، فلا يتطرق إلى سرادقات كماله وحكمه شوائب النقصان وآثار البطلان ، تنبيها على تحقق الاستحقاقين ، ورعاية لبراعة الاستهلال .

قال: مِنْهُ الصَّلَوةُ عَلَى مُبْدِي شَرَايِعِهِ نَبِيِّنَا الْمُصْطَفَى مِنْ نَسْلِ عَدْنَانِ

أقول: جرت عادة المؤلفين بإرداف التصلية بالتحميد توسلا بها في استحصال كمالاتهم العلمية والعملية إلى من اصطفاه الله تعالى لإظهار شريعته وجعله خليفته في خليقته . فإن بديهة العقل شاهدة بأن استفاضة شيء تتوقف على مناسبة ما بين المفيض و المستفيض ، ولا مناسبة بين ذات الحق ونفوس الخلق ، فوجب الاستعانة فيها بمتوسط يكون ذا جهتين . هذا والأنسب أن يقال لما كان أكثر الأحكام الشرعية ومعظم المعلومات الدينية مستفادة من النبي عليه السلام وجب الثناء عليه بما هو أهله، وقد أمرنا[3] الله تعالى في كلامه القديم بالدعاء له والصلاة عليه . وهي مبتدأ والظرف فيما بعدها خبرها وفيما قبلها متعلق بها .

والمعنى أن الصلاة المخلوقة لله تعالى الحاصلة باكتسابنا أو بدونه على النبي المختار لإظهار شريعته الكامنة في علمه[4] الأزلي أو اللوح[5] المحفوظ . فالإبداء الإظهار ، والشرائع جمع شريعة ، وهي في الأصل مورد الشاربة ، نقلت إلى الأحكام المأخوذة[6] من الأنبياء والمرسلين صلوات الله عليهم أجمعين . و«عدنان» اسم لجده الأقصى من أجداده المعروفة .

---

(١) ز: إلى . (٢) أ : بدون (وأوامره) . (٣) أ : وقد أمر الله تعالى .
(٤) أ : في علم الأزلي . (٥) ز: واللوح . (٦) ز: المأثورة .

قال:وَالآلِ وَالصَّحْبِ ثُمَّ التَابِعِينَ لَهُمْ مَاجَادَتِ السُّحْبُ لِلْمَرْعَى بِتَهْتَانِ[1]

أقول: «والآل» عطف على مبدى شرايعه ، وأراد به أهل بيت النبي عليه السلام بقرنية عطف «الصحب» و«التابعين» عليه. ووجه التصلية عليهم قد علم مما[2] سبق. وكلمة«ثم»[3] للتفاوت بين الأصحاب والتابعين لما قاله عليه السلام «خير القرون قرني ثم الذين يلونهم» [4] الحديث . وقوله «لهم» متعلق[5] بالتابعين و«ما جادت»قيد للتصلية . ولك أن تجعله قيدا للتحميد أيضا . فالمعنى الحمد لله والصلاة على رسوله ما دام تنزل من السحاب على الأرض الأمطار[6] ، فتخضر الرياض وتنفتح الأزهار .

قال: هَذِي[7] عَقَايِدُ عَبْدٍ مُذْنِبٍ جَانِ يَرْضَى[8] بِهَا كُلُّ مَوْصُوفٍ بِإِيمَانِ

أقول: «هذي»[9] إشارة إلى ما في ذهنه من العقائد التي نظمها المحقق في كتابه ، فإنها عقائد أهل السنة وجماعة[10] الصحابة والتابعين[11] رضوان الله عليهم

---

(١) التهتان على وزن فعلان بمعنى المطر الدائم . انظر خير القلائد للشيخ عثمان الكليسي: ٩ .

(٢) «أ» و «ز» بما؛ وما اخترته من «ص» .

(٣) ز: وكان ثم .

(٤) ذكره الحافظ ابن حجر العسقلاني في تلخيص الحبير: ٢٠٤/٤ ، كما رواه مسلم عن أبي هريرة: ١٩٦٢/٤ ، رقم (٢٥٣٣) بلفظ متقارب «خير أمتي القرن الذي يلونني» وهناك رواية أخرى بلفظ «خير الناس قرني ...» كما رواه أحمد والبزار والطبراني في الكبير والأوسط وفي طرقهم عاصم بن بهدلة وهو حسن الحديث وبقية رجال أحمد رجال الصحيح . وبلفظ «خير القرون أمتي » رواه الطبراني وفيه من لم يسم. انظر مجمع الزوائد للهيثمي: ١٩/١٠ ، ٢٠.

(٥) ز: بدون (متعلق) . (٦) أ: بدون (الأمطار) . (٧) : هنا .

(٨) ص: يوصي ، وفي طبعة خير القلائد أيضا هكذا-يوصي . (٩) أ: هذا

(١٠) أول ق ٤ في أ (١١) ز: بدون (والتابعين) .

وقد فرضنا غير متناهيتين ، هذا خلف[1] . وبما قررناه[2] اندفع ما يقال[3] أنا لا نسلم استحالة التساوي فيما بين التامة والناقصة بمعنى نقصان شيء من جانبيها[4] المتناهي، وإنما يستحيل ذلك في الزائدة والناقصة بمعنى كون عدد إحديهما فوق عدد الأخرى ، وهو ليس بلازم فيما بين غير المتناهيتين[5] وذلك أن الجملة الثانية فيما فرضناه وقعت جزء من الأولى ولا شك أن الكل أزيد من الجزء كما وفوقه عددا. ولهذا يفرض التطبيق في الجملتين المتداخلتين دون المتباينتين .

نعم قد يورد النقض بمراتب الأعداد وكذا بمعلومات الله وبمقدوراته وبالدورات الفلكية فإن الدليل جار فيها مع عدم تناهيها . فيجاب: بأنه إنما يجري فيما دخل[6] تحت الوجود ، سواء كان ذلك على سبيل الاجتماع أولا . فلا نقض بمراتب الأعداد لكونها عندنا من الأمور الاعتبارية التي لا وجود لها ، ولا بالمعلومات والمقدورات[7] لأن ما وجد منها فهي متناهية ، ومعنى عدم تناهيها أنها لا تنتهي إلى حد لا يوجد فوقه حد آخر[8] . وأما الدورات الفلكية فمتناهية عندنا . وأما الفلاسفة فقد شرطوا فيه الاجتماع في الوجود على سبيل الترتيب . فلا يرد النقض بمراتب الأعداد عليهم ، ولا بالنفوس[9] الناطقة . إذ لا ترتب فيها أيضا ، وكذا بالدورات الفلكية كما هو المشهور ، وبالصور والاستعدادات المتعاقبة على الهيولي القديمة ، فإنها وإن كانت مترتبة إلا أنها[10] ليست بمجتمعة في الوجود .

---

(١) ز: بدون (وقد فرضنا غير متناهيتين ، هذا خلف) .
(٢) ز: كيف وبما قررناه .
(٣) انظر الأسفار الأربعة : ١٢٢/٢ ، ١٢٣ .
(٤) ز: جنابها .
(٥) ز: المتناهيين .
(٦) أ: يدخل .
(٧) ز: مقدرات .
(٨) هذا ما قرره السعد في شرح العقائد ووافقه عليه الخيالي في حاشيته على شرح العقائد. انظر اعتراض ملا أحمد على الخيالي هناك وجواب السيالكوتي على ملا أحمد ثم انتقاد جامع التقارير للسيالكوتي . شرح العقائد مع الخيالي وملا أحمد: ٨٦/١ ، ٨٧، عبد الحكيم مع جامع التقارير:٢٢٢/١.
(٩) وبالنفوس .
(١٠) ز: إلا وأنها .

وههنا بحث : وهو أنه لا شك أن مراتب الأعداد من الاعتبارية الحقيقية التي لها تحقق في نفس الأمر ، دون الاعتبارية الفرضية التي لا وجود لها إلا بحسب الفرض والاعتبار ، ولامرية في أن الوجود في نفس الأمر كاف في[1] التطبيق ، بل المراد بالوجود الخارجي هنا ما يقابل الوجود العلمي ، بل الاعتباري[2] الفرضي كما يشعر به عباراتهم ، وكذا الحال في تعلق علم الله تعالى بمعلومات غير متناهية فيرد بهما النقض[3] .

قال صاحب المقاصد[4] « والحق أن تحصيل الجملتين من سلسلة ثم مقابلة جزء من هذا بجزء[5] من ذاك إنما هو بحسب العقل دون الخارج . فإن كفى[6] في تمام الدليل حكم العقل بأنه لابد أن يقع بإزاء كل جزء جزء فالدليل جار في الأعداد أيضا وإن اشترط ملاحظة أجزاء الجملتين على التفصيل لم يتم في الموجودات المرتبة فضلا عما عداها »[7] .

---

(١) ز: على . (٢) ر: الاعتبار .

(٣) نفس هذا الكلام قد أورده الخيالي في حاشية شرح العقائد (٨٦/١) على سبيل الاستشكال وبإيجاز. وقد حاول بعض المحققين الجواب على كلام الخيالي هذا . انظر حاشية السيالكوتي عليها: ٢٢١/١ ، حاشية الأمير على شرح الجوهرة : ٦٠.

ويذكرنا هذا النقض التزام جهم بن صفوان بالقول بفناء الجنة والنار والتزام أبي الهذيل العلاف بالقول بتناهي مقدورات الله أو انقطاع حركات أهل الجنة للخروج من هذا المأزق . انظر أبكار الأفكار: ٤٢/٥.

(٤) هو سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني الشافعي المتوفى سنة ٧٩٢ هـ ، ولد بتفتازان وتوفى بسمرقند ، أصولى متكلم وفقيه صنف كثيرا وجميع مؤلفاته في غاية الحسن والتحقيق وتدرس في المدارس والجامعات الإسلامية إلى الآن ، من أهمها شرح المقاصد ، شرح العقائد النسفية ، حاشية الكشاف ، شرح تلخيص المفتاح والتلويح على التوضيح . وقد اختلف في مذهبه الفقهي على قولين؛ قول يرى أنه شافعي وقول يرى أنه حنفي ، وأما بالنسبة إلى الأصول فغالب ظني أنه أشعري إلا أن له ترجيحات واختيارات يخرج بها عن الأشعرية وكان قوي الصلة بالماتريدية. انظر ترجمته في شذرات الذهب: ٣١٩/٦-٣٢٢ ، الأعلام للزركلي: ٢١٩/٧ ، معجم المؤلفين لكحالة: ٨٤٩/٣ وجهود التفتازاني في الإلهيات من علم الكلام للدكتور محمد عمر صـ٤ ، ٥.

(٥) ز: الجزء (٦) ز: فإن يكفي

(٧) انظر شرح المقاصد : ١٣٦٨ وفي نقله هنا تصرف يسير . انظر أيضا الأسفار الأربعة لصدر الدين الشيرازي: ١٢٣/٢-١٢٥ فيه جواب على هذا الاعتراض .

والجواب أن التطبيق مشروط عند الفلاسفة بالترتيب والاجتماع في الوجود كما مر . وذلك قد قضى الوطر عن الملاحظة التفصيلية للانطباق . وأما الملاحظة الإجمالية فلا يكفي فيه عندهم ، كما يرشدك إليه الاشتراط المذكور ، وإن كانت كافية في تصوير التطبيق . والمناسب بحال[1] غيرهم أن يدعوا[2] كفاية الملاحظة الإجمالية، أعني حكم العقل بأنه لابد أن يقع بإزاء كل جزء جزء[3] أولا ، ويمنعوا جريانه في الأعداد . فإن صحة ذلك الحكم ولزوم المحذور فرع للوجود كما لا يخفى ، والأعداد عندهم من الأمور الوهمية والاعتبارات العقلية ، وليتأمل في هذا المقام والله[4] الموفق للمرام .

ومنها ما ذكره صاحب الإشراق[5] ، وسماه برهانا عرشيا . وهو:أن كل واحد من السلسلة بينه وبين أي واحد كان إن كان عدد غير متناه يلزم أن يكون منحصرا بين حاصري الترتيب ، وإنه محال ، وإن لم يكن منها اثنان ليس بينهما ما يتناهى ، فما من واحد إلا بينه وبين أي واحد كان من السلسلة أعداد متناهية فالكل يجب فيها النهاية فليتدبر . والأظهر من الكل أن نسبة السلسلة[6] وأجزائها إلى الترجيح كنسبتها إلى الترجيح وهو ظاهر فلا يصلح شيء منهما للعلية وينتفي التسلسل[7] .

---

(١) أول ق ٧ في أ .
(٢) أ: أن يدعو .
(٣) ز: بدون (جزء) .
(٤) أول ق ٧ في ز

(٥) هو شهاب الدين أبو الفتوح يحيى بن حبش السهروردي المقتول بحلب سنة ٥٨٧ هـ . وكتابه حكمة الإشراق مشهور ، قد شرحه الأكابر كقطب الدين الشيرازي . انظر ترجمته في شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي: ٤/٢٩٠-٢٩٢ ، كشف الظنون لحاجي خليفة: ١٥٩ ، ٤٨٢ ، معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة: ٤/٩٠. وقد ذكر هذا الدليل صاحب المواقف ونسبه السيد الشريف إلى صاحب الإشراق. انظر شرح المواقف للسيد الشريف : ٤/١٧٣ ، ١٧٤ .

(٦) ز: بدون (أعداد متناهية فالكل يجب فيها النهاية ، فليتدبر. والأظهر من الكل أن نسبة السلسلة) .

(٧) والخيالي هنا كأسلافه المتكلمين حاول أن يثبت الأدلة على وجود الواجب على طريقة الفلاسفة وإن لم يصرح بأن هذه طريقة الفلاسفة ، واهتم كثيرا بإبطال التسلسل وإن لم يأت بجميع أدلته التي ذكرها المتقدمون مثل السعد وغيره. لكن مع كل هذه المحاولات لإبطال التسلسل يرى البعض أنها فاشلة لم تنجح في مهمتها ويشككون في أدلة المتكلمين ، وعلى رأسهم ابن تيمية ثم محمد عبده ، إلا أنه من المقرر ـ على فرض انتقاض هذه الأدلة ـ أن بطلان الدليل لايدل على بطلان المدلول . انظر «الأشعري» للدكتور حموده غرابة: ١٤٢ ، ١٤٣ ، تعليقات محمد عبده على شرح الدواني على العضدية: ٢٥٣.

المسلك الثاني للمتكلمين :

قال: كَذَا الْحَوَادِثُ وَالْأَرْكَانُ شَاهِدَةٌ عَلَىٰ وُجُودِ قَدِيمٍ صَانِعٍ بَانِ [1]

أقول: كما أن الموجودات الممكنة تدل عند الفلاسفة على وجود مبدء لها ، كذا الحوادث عندنا تدل على وجود محدث لها . والجمهور على أن هذه المقدمة ضرورية[2] ، وقد ينبه[3] عليها بأن من رأى بناء رفيعا جزم بأن له بانيا ، وحيثما امتنع الدور والتسلسل تعين أنه واجب ليس إلا . ولم يتعرض المحقق به اعتمادا على ما سبق .

وذهب جماعة من المعتزلة إلى أنها استدلالية ، واستدلوا عليها بأن أفعالنا محدثة ومحتاجة إلى الفاعل لحدوثها فكذا العالم . ورده الإمام في الأربعين[4] بأنه لم لا يجوزأن يكون أفعالنا تحدث[5] عند الدواعي لا بقدرتنا بل بحسب الاتفاق من غير مؤثر ، فإن قالوا الحدوث على سبيل الاتفاق محال ، فليذكر ذلك ابتداء في حدوث العالم فلا حاجة إلى هذا القياس ، على أنه يمكن منع اشتراك العلة بل علية ما ذكر فليتأمل .

وقد يقال الحادث قد اتصف[6] بالوجود بعد العدم فهو قابل[7] لهما فيكون ممكنا وكل ممكن يحتاج في ترجح[8] وجوده على عدمه إلى مرجح . وأنت خبير برجوع هذا إلى اعتبار الإمكان وحده في الاحتياج إلى المؤثر . ومنهم من سلك في

---

(١) أ: صانع قديم .

(٢) انظر هذا المبحث في شرح المواقف للشريف الجرجاني: ٣/١٣٦ ، ٤/٩٩ ، نقد المحصل للطوسي: ١٤٧ ، شرح السنوسي الكبري: ١٠٣ ، ١٠٤ ، مبدأ العلية بين النفي والإثبات للدكتور أحمد الطيب : ٣٣-٣٥ ، الأسس المنطقية للاستقراء لمحمد باقر الصدر: ١٠٥ .

(٣) «أ» و «ز» نبه ، وما أثبته من «م» .

(٤) انظر الأربعين: ١/ ١٢٨ ، ١٢٩

(٥) أ: محدث

(٦) ز: انصف .

(٧) ز: قايل .

(٨) ز: ترجيح .

إثبات الواجب طريقة فيها غنية عن حديث[1] الدور والتسلسل . وهي أن الموجودات الممكنة بأسرها تحتاج[2] إلى علة ، من أجلها لا يتطرق إليها العدم بوجه ما ، والشيء الذي يمتنع عدمه[3] بوجه ما بالنسبة إليه لا يكون عينها ولا جزؤها ، وإلا يلزم[4] الانقلاب ، فيكون خارجا واجبا وهو المطلوب . فاندفع ما توهمه شارح المقاصد[5] من أنه راجع إلى بعض أدلة إبطال التسلسل ، وورود المنع بأن ما بعد المعلول المحض لا إلى[6] نهاية كذلك ؛ أي يجب به[7] وجود المجموع ويمتنع عدمه . والأظهر أن يقال[8] إن حال الممكنات بالنسبة إلى الترجيح كحالها بالنسبة إلى الترجح[9] ، فلو لم يوجد مرجح بالذات لم يترجح أصلا وإليه أشير بقوله تعالى ﴿ ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ (النور:٣٥) الآية[10] كما يشهد به أصحاب البصائر الذين خصوا من لدنه بحكمة بالغة .

* * *

(١) «أ» و «ز» حدوث ، وما أثبته من «ص» و «م» .

(٢) «أ» و «ز» يحتاج ، وما أثبته من «م» .

(٣) «أ» و «ز» عدمها ، وما أثبته من «د»

(٤) ز: يلزمك .

(٥) انظر شرح المقاصد لسعد الدين التفتازاني .

(٦) ز: وإلى .

(٧) ز: بحسب .

(٨) «أ» و «ز» بدون أن يقال ، وما أثبته من «ص» و «د» و «م» .

(٩) ز: الترجيح .

(١٠) جزء من آية: ٣٥ من سورة النور .